

تصدير

استمراراً لتحقيق الهدف من تقرير التنمية البشرية الوطني كآلية ووسيلة لتسليط الأضواء على مجالات التنمية البشرية المختلفة في اليمن، ولتبني السياسات والإجراءات المناسبة لتحقيق التنمية البشرية، تدعم الحكومة اليمنية إصدار تقارير التنمية البشرية الوطنية لتساهم -شأنها في ذلك شأن العديد من التقارير والوثائق الوطنية- في تصويب المسارات وتجميع وتوحيد الجهود نحو مواجهة التحديات التنموية وبلوغ الأهداف والغايات الوطنية.

ويمثل تقرير التنمية البشرية 2001/2000 التقرير الوطني الثاني الذي يتم إصداره بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وفي حين اعتبر التقرير الأول تقريراً عاماً تناول مفهوم التنمية البشرية وتحليل أوضاعها في اليمن، فإن هذا التقرير قد اختار المجتمع المدني موضوعاً له. وقد وقع الاختيار على المجتمع المدني عبر المداولات التي تمت إثر إصدار التقرير الأول في عام 1999، حيث قامت وزارة التخطيط والتنمية باعتبارها الجهة الحكومية المعنية بالإشراف على التقرير ومن خلال حلقات نقاش واجتماعات متعددة وبالتنسيق والتشاور مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة باختيار **المجتمع المدني في اليمن** موضوعاً للتقرير، لأهميته في إطار المرحلة الحالية وتوافقه مع التوجهات الديمقراطية للدولة من ناحية، ومع تبني اقتصاد السوق الحر واعتماد منهج الشراكة في تحقيق التنمية بين كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية أخرى.

إن الرقي الحضاري والمجتمع المدني أصبحا متلازمين في إطار متناسق يراعي ويستوعب كافة المتغيرات في حياة الشعوب. وأضحى المجتمع المدني كذلك مؤثراً ومتأثراً بما يدور حوله وعنصراً فاعلاً في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والعلمية على المستويين الداخلي والخارجي. وقد شهد العقد الأخير في اليمن نشاطاً واسعاً لمنظمات المجتمع المدني بشقيها الرسمي والشعبي، وتدعونا الآمال العريضة المعقدة عليها للوقوف أمام الإنجازات التي تحققت والدروس التي يمكن الاستفادة منها، والصعوبات والسلبيات التي تواجه عملها، فضلاً عن دور الدولة وسياساتها تجاه هذه المنظمات.

كذلك، واتساقاً مع آلية إعداد التقرير التي يتبناها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العديد من الدول، فقد تم تكليف فريق مستقل لإعداد التقرير بحيث يعكس وجهة نظر محايدة لا تمثل رؤى حكومية رسمية ولا رؤية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تسيير برئاسة الأخ وكيل وزارة التخطيط والتنمية لقطاع التخطيط الكلي والدراسات لتضم ممثلين عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة اليونيسيف، جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، الجمعية الشعبية الخيرية، مركز دراسات المرأة - جامعة صنعاء، مركز المرأة للبحوث والتدريب -

جامعة عدن، اللجنة الوطنية للمرأة، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مركز دراسات المستقبل، وأخيراً مؤسسة السعيد الخيرية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل مر إعداد التقرير بمراحل عديدة اشتملت على عقد حلقات نقاش في العاصمة صنعاء وفي محافظتي تعز وحضرموت شارك فيها المتخصصون والأكاديميون وممثلو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين. وهدفت تلك الحلقات إلى نشر الوعي حول قضايا التنمية البشرية عموماً وإبراز أهمية المجتمع المدني كشريك للحكومة وللقطاع الخاص في تعزيز الديمقراطية وتحمل مسؤولية التنمية والتخفيف من الفقر، بالإضافة إلى استطلاع آراء المشاركين حول الموضوعات المختلفة للتقرير. وقد انتهى فريق إعداد التقرير من المسودة النهائية للتقرير في بداية أكتوبر 2001، والذي مكننا من تدشين تقرير التنمية البشرية الوطني تزامناً مع تدشين تقرير التنمية البشرية الدولي 2001 في 2001/10/17.

وإذا كنا نأمل أن يحقق هذا التقرير أهدافه كما فعل التقرير الأول، فإننا نؤكد اهتمامنا باستمرار إصدار التقارير الوطنية والتزام الحكومة بقضايا التنمية البشرية باعتبارها أساس تحسين معيشة الإنسان؛ غاية التنمية وسيلتها.

وفي الأخير، لا يفوتني تقديم الشكر للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على مساندته لإخراج هذا التقرير إلى حيز الوجود، وإلى معدي التقرير وكل من ساهم بشكل أو آخر في مراحل إعدادة المختلفة.

أحمد محمد صوفان

وزير التخطيط والتنمية

صنعاء، 2001/12/10

كلمة شكر وتقدير

بدأ اليمن في إعداد أول تقرير وطني للتنمية البشرية في عام 1998 والذي مثل باكورة التقارير المزمع إصدارها خلال السنوات القادمة. وقد أصبح تقرير التنمية البشرية الوطني مرجعاً لأوضاع التنمية البشرية في اليمن ومصدراً أساسياً لقضاياها المختلفة وللبيانات والمؤشرات الوطنية وعلى مستوى المحافظات.

ونود هنا أن نعيد التذكير بأن تقرير التنمية البشرية الوطني يتم إعداده من قبل جهة محايدة تتمثل في مجموعة من الأكاديميين والباحثين الذين يعكسون رؤاهم حول القضايا التي يعرضها التقرير دون تبني مسبق لاتجاهات الحكومة أو آراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن إعداد وإصدار هذا التقرير ما كان ليتم لولا تمويل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتقرير ودعمه ممثلاً بكل من السيد جيمس راولي الممثل المقيم ونائبه السيد بوعلام أكتوف وكل من الأخوين عبده سيف وعبدالباسط إسحاق.

ويسعدنا في هذه العجالة أن نوجه شكرنا وتقديرنا للأخ وزير التخطيط والتنمية الأستاذ أحمد محمد صوفان على اهتمامه العالي ومتابعته المستمرة لإعداد التقرير ورعايته لفعالياته المختلفة. ويمتد شكرنا ليشمل لجنة تسيير التقرير برئاسة الدكتور مطهر عبد العزيز العباسي وكيل وزارة التخطيط والتنمية لقطاع التخطيط الكلي والدراسات وأعضائها والأخ عبدالله هزاع الخطيب منسق اللجنة الذين ساهموا بالرأي في إثراء وتعزيز قضايا المجتمع المدني التي تناولها التقرير. ويجدر التنويه والإشادة بجهود الإخوة موظفي الإدارة العامة للموارد البشرية بوزارة التخطيط والتنمية ودورهم في توفير ومراجعة البيانات ومعالجة الاختلالات وعدم الاتساق الموجود فيما بينها وهم مرشد عبدالله مرشد وعبد الكافي عمر وعبد القادر عثمان، وكذلك الأخ شرف الدين علي الكحلاني سكرتير فريق إعداد التقرير على مساهماته المختلفة في الطباعة والإخراج بما في ذلك تصميم غلاف التقرير وكذلك الإعداد للفعاليات المختلفة خلال كافة المراحل، وهي كذلك لكل من ساهم بالرأي أو بالملاحظة أو حتى بالتشجيع، فإلى كل هؤلاء وأولئك نوجه جزيل الشكر والتقدير. وقد حرصنا على إخضاع التقرير للمراجعة اللغوية التي قام بها الدكتور عبدالباري الشرجبي بالإضافة إلى تقديمه بعض الملاحظات والتصويبات.

ونتطلع بعد إصدار التقرير والاطلاع عليه إلى تنظيم حلقات نقاش وندوات تتناول الجوانب المختلفة للتقرير مع التركيز على الاتجاهات والتوصيات التي وردت فيه باعتبار أن أحد أهداف التقرير إشراك الجميع في مناقشة قضايا التنمية البشرية وإبرازها حتى تتبوأ المكانة المناسبة في خطط وسياسات وأهداف الدولة والمجتمع على حد سواء.

فريق إعداد التقرير

صنعاء، 2001/12/1

مدخل

يعتبر المجتمع المدني في نشأته التاريخية - كمفهوم وممارسة - نتاجاً لتطور المجتمعات الغربية، خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد ارتبط تاريخ المجتمع المدني بمجمل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أنهت النظام الإقطاعي ودولته المستندة إلى نظرية الحق الإلهي وسيطرة الاكليروس. وكان لفلاسفة التنوير والطبقة الرأسمالية الصاعدة الدور الأساسي في ظهور المجتمع المدني المضاد للدولة المستبدة وللتسلط الديني. واكتسب هذا المفهوم خلال تطوره التاريخي معان ودلالات سياسية وأيديولوجية مختلفة حتى تعارضت وتباينت في حالات كثيرة.

وفي أواخر القرن الماضي، شهد العالم تحولات وتطورات هامة أدت إلى تغيير المسارات وإعادة النظر في التوجهات على الصعيدين الدولي والإقليمي، كان أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية، وإخفاق الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وبروز تيارات العولمة بكافة أبعادها ومظاهرها وسماتها المتمثلة في تحرير التجارة ورأس المال من كافة القيود التنظيمية والمالية والتحول من عصر الصناعة إلى عصر المعلوماتية وسيطرة اقتصاديات الخدمات والتكنولوجيا. وقد ساهمت تلك التطورات في تهيئة المناخ لتحديد معالم النظام العالمي الجديد، بما ينطوي عليه من هيمنة الفكر الاقتصادي الليبرالي وسيادة آليات السوق، خاصة مع ظهور منظمة التجارة العالمية في عام 1995.

وفي المجال السياسي ترافق بزوغ النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع نمو المد الديمقراطي وتعزيز التعددية السياسية وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان.

وفي ظل تلك التطورات، بدأت الدول النامية تدرك أن هناك عالماً جديداً بدأ يتشكل، وأنه ينبغي عليها البحث عن أساليب ونظم جديدة تتواءم مع النظام العالمي الجديد. ولتحقيق ذلك اتجهت معظم تلك الدول إلى تبني اقتصاد السوق وآلياته كنظام اقتصادي لها، والأخذ بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية كإطار وقاعدة أساسية ترتكز عليها نظمها السياسية.

وقد ساهم المجتمع المدني بدور فعال في ذلك التحول وتساعد الاهتمام به وبأدواره المختلفة في ظل التوجهات والسياسات الاقتصادية والتنموية التي تتطلب تفعيل المشاركة الشعبية، حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني تمثل الأطر التنظيمية الملائمة لتلك المشاركة بكافة مجالاتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وأصبحت تلك المنظمات بكل تنوعها مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الشاملة والمستدامة، وآلية فاعلة لتمكين المرأة والجماعات المهمشة، وإطاراً هاماً لتفعيل المبادرات الفردية والجماعية؛ ولتعبير عن وعي يدفع الأفراد للمشاركة في تحقيق التنمية ومواكبة التغيير الاجتماعي.

وقد تأثر اليمن بالتحولات السياسية الدولية إضافة إلى المتغيرات المحلية المرتبطة بإعلان الوحدة وإنهاء الدولة الشطرية في مايو 1990، حيث كان للتحول الديمقراطي إيجابياته في اتساع مجال الحريات العامة والإقرار بالتعددية السياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور عشرات الأحزاب والمنظمات والجمعيات والصحف لتعكس ظهور المجتمع المدني الحديث.

كذلك، ومنذ تسعينات القرن الماضي في اليمن - التي لا تزال مؤشراتها تعكس ملامح التخلف والحرمان البشري - تزايد النشاط الأهلي في مجال التنمية المحلية خاصة لمكافحة الفقر. ويجب على الحكومة أن تستوعب أهمية المجتمع المدني وإمكانياته في تحقيق التنمية حتى يمكن بناء شراكة ثلاثية فعالة (الدولة - المجتمع المدني - القطاع الخاص). ويتطلب نجاح ذلك إعداد استراتيجيات للمجالات التي تستطيع منظمات المجتمع المدني المساهمة فيها وتحديد وسائلها وآلياتها.

ومن هنا يأتي تقرير التنمية البشرية الوطني 2001/2000 هذا على خلاف التقرير الأول، ليتناول المجتمع المدني في اليمن موضوعاً محدداً له حيث يتداخل موضوع المجتمع المدني مع كافة جوانب وأبعاد التنمية البشرية. ويعتبر المجتمع المدني أحد أهم المؤشرات الدالة على التحول الديمقراطي، وعلى تجديد السياسة الاقتصادية وفق اقتصاد السوق واعتماد منهج الشراكة في التنمية بين كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما يعبر المجتمع المدني عن حركة المجتمع في سياق واقع اجتماعي واقتصادي متغير تطلب ولا يزال يتطلب جهد الأفراد ضمن أطر مؤسسية أهلية كدريف لجهود المؤسسات الحكومية.

ويشتمل التقرير على خمسة فصول، يتناول الفصل الأول التوجهات الجديدة للدولة ووضع التنمية البشرية. ويستعرض الفصل الثاني نشأة المجتمع المدني في اليمن منذ عشرينات القرن الماضي ومن ثم تطوره والبناء المؤسسي له. وبينما يركز الفصل الثالث على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية، يفرده التقرير الفصل الرابع لإبراز المشاركة السياسية رغم أنها تدرج ضمن مفهوم التنمية البشرية وذلك للتأكيد على تميز تجربة اليمن في الديمقراطية والتعددية السياسية والتي بدأت تتبلور منذ تحقيق الوحدة اليمنية. أما الفصل الخامس والأخير، فيتناول دور المجتمع المدني في الأسواق وأهمية ذلك الدور لملء الفراغ الذي ينشأ عن تقليص دور الدولة الاقتصادي من ناحية وغلو الأسواق من ناحية أخرى بهدف التخفيف عن الفئات الفقيرة والأكثر عرضة.